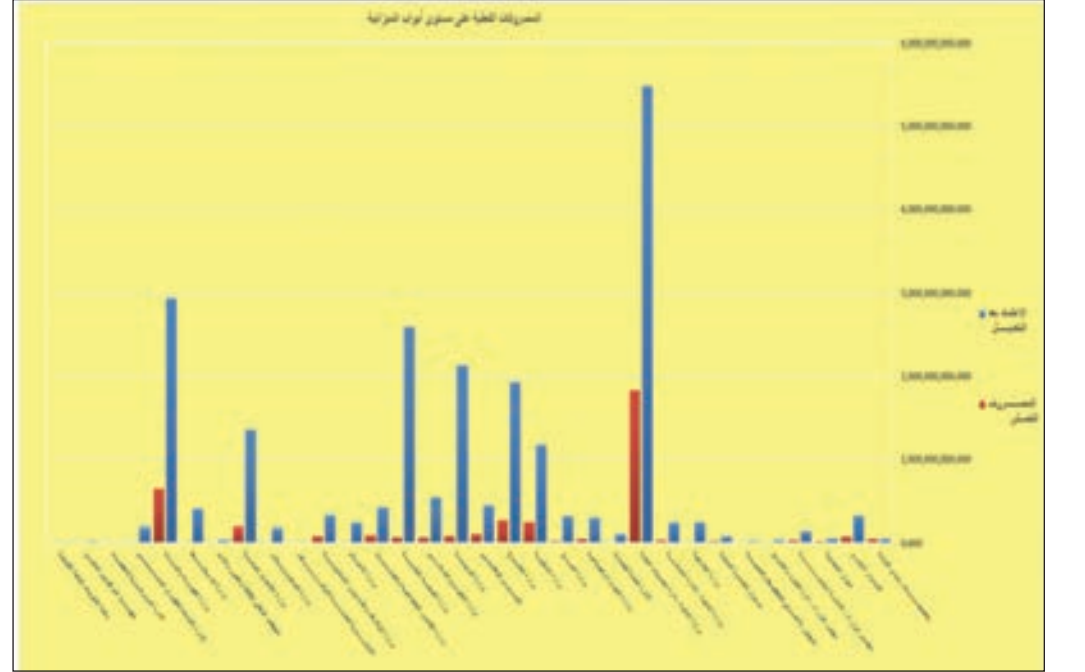


## احتياطي الأجيال القادمة سجل تراجعاً 5.42% عن 2018

# 44.8 مليون دينار فائض الميزانية في 4 أشهر بنسبة 97.06%



• ارتفاع الاحتياطي الأجنبي الرسمي في يوليو 11.588 مليار دينار بنسبة 5.01%

• الإيرادات بلغت 6.3 مليارات دينار لتمثل 25.4% من إجمالي المقدر تحقيقه في 2018

• «المالية» توقعت تسجيل عجز في الموازنة العامة لـ 2019 - بقيمة 5.27 مليارات دينار

وبالمرافعة من العام المالي 2018 - وكانت وزارة المالية توقعت تسجيل عجز في الموازنة العامة لـ 2019 - بقيمة 5.27 مليار دينار. وتحقق في الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي بنسبة 5.41%، علماً بأننا كنا نتوقع عجزاً بقيمة 6.66 مليار دينار. وبشأن المصروفات، بلغت جملة المصروف والإلتزام من مبلغ 2019 وحتى نهاية يوليو السابق 5.63 مليار دينار. تشكلت عجزاً بقيمة 22.50 مليار دينار. وارتفعت قيمة الاحتياطي الأجنبي للكويت خلال شهر يوليو السابق بنسبة 5.01% على أساس سنوي.

وذلك وفق الإحصائية النقدية الشهرية الصادرة عن بنك الكويت المركزي أمس. وسجل الاحتياطي الأجنبي الرسمي للكويت في يوليو السابق 11.588 مليار دينار، مقارنة بـ 10.835 مليار دينار، مقابل 10.332 مليار دينار في نفس الشهر من العام السابق، مع نموها شهرياً بـ 0.58%. ويتمثل العامل الثاني في قفزة وضع الاحتياطي لدى الصندوق

تراجعت قيمة فائض الموازنة العامة للكويت خلال 4 الأشهر الأولى من العام المالي 2019 - بنسبة 97.06% على أساس سنوي. وفق التقرير الشهر لوزارة المالية الصادر أمس. وسجل فائض موازنة الكويت بعد خصم احتياطي الأجيال القادمة 44.8 مليون دينار (147.66 مليار دولار)، مقارنة بفائض 1.53 مليار دينار (5.05 مليارات دولار)، في 4 الأشهر الأولى من العام المالي 2018 - ويبدأ العام المالي في الكويت مطلع أبريل من كل عام، وينتهي في 31 مارس من العام التالي. ويرتفع الفائض إلى 674.78 مليون دينار خلال فترة الأربعة أشهر قبل تحويل حصة احتياطي الأجيال القادمة بقيمة 630.04 مليون دينار. وكانت المالية قامت بتحويل نحو 666.18 مليون دينار لاحتياطي الأجيال القادمة بالفترة المذكورة من 2018، بتراجع 5.42%، وبلغت

إجمالي الإيرادات والمصروفات والعجز للدولة للفترة من 2019/4/1 حتى 2019/7/31	
اجمالي الإيرادات	6.300.416.875.697
اجمالي المصروفات للجهات الحكومية	4.016.624.516.291
الإلتزام	1.609.004.286.281
احتياطي الأجيال القادمة «10% من إجمالي الإيرادات الفعلية»	360.041.687.570
فائض/ عجز الفترة قبل خصم احتياطي الأجيال القادمة	674.788.073.125
فائض/ عجز الفترة بعد خصم احتياطي الأجيال القادمة	44.746.385.555

## بناءً على حالة الاقتصاد العالمي الراهنة «النقد العربي»: توقعات بنمو اقتصادات الدول العربية 2.5% في 2019

توقع تقرير حديث صادر من صندوق النقد العربي نمو اقتصادات الدول العربية بنحو 2.5% عام 2019. ورجح التقرير نمو اقتصادات الدول العربية بنحو 3.0% عام 2020 وذلك بناءً على حالة الاقتصاد العالمي الراهنة وما يستتبعها من تباطؤ لمستويات الطلب الخارجي. وتأتي تلك التوقعات بعد أن خفضت المؤسسات الدولية تقديراتها لمعدل نمو الاقتصاد العالمي المتوقع خلال عام 2019 في ظل ضعف مستويات النشاط الاقتصادي العالمي، والتجارة الدولية انعكاساً لحالة عدم اليقين التي خلفتها التوترات التجارية المتصاعدة ما بين أكبر قوتين اقتصاديتين على مستوى العالم - الولايات المتحدة الأمريكية والصين - وتزايد وتيرة الحمائية التجارية؛ وهو ما أثر على أنشطة التصنيع والاستثمار والتجارة الدولية. وفي المقابل، من المتوقع حدوث تحسن نسبي للنشاط الاقتصادي العالمي عام 2020 بافتراض التوصل إلى اتفاقات مرضية بشأن النزاعات التجارية القائمة والعودة إلى مسارات تحرير التجارة في إطار النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف. وأشار التقرير إلى أن الاقتصاد العالمي لا يزال يواجه عدة مخاطر يأتي على رأسها تأثير التوترات التجارية على مسارات النمو الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية، وتوسع مستويات الديونيات وتأثيراتها السلبية المتوقعة على موانئ الأسر والشركات، وذلك علاوة على الأثر المتوقع لتباطؤ الاقتصاد الصيني، وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون التوصل إلى اتفاق، والشكوك بشأن قدرة الاقتصادات العالمية على بلوغ أهداف التنمية المستدامة 2030. ويأتي ذلك انعكاساً لخفض تقديرات النمو الاقتصادي في كل من الدول العربية الصادرة للنقد والنسبة له كنتيجة لتباطؤ الطلب الخارجي وتأثيراته المتوقعة على الصادرات النفطية وغير النفطية. وفي المقابل، تم الإبقاء على توقعات النمو الاقتصادي للدول العربية خلال عام 2020 عند مستوى يدور حول 3% في ظل التعافي النسبي المتوقع للاقتصاد العالمي، وتواصل الآثار الإيجابية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، وإصلاحات السياسات الاقتصادية الكلية، والإصلاحات الهيكلية التي تنفذها الدول العربية لدعم الاستقرار الاقتصادي وحفز النشاط الاقتصادي. وفيما يتعلق باتجاهات تطور المستوى العام للأسعار، من المتوقع أن تتأثر معدلات التضخم خلال عامي 2019 و2020 بعدة عوامل على المستويين الداخلي والخارجي. وعلى المستوى الداخلي، يتوقع تأثر معدل التضخم

بمسئلة الإصلاحات المالية والمبادرات والتدابير التعويضية المتبعة لتخفيف أثرها على المستهلكين. وعلى مستوى العوامل الخارجية، فيتمثل أهم تلك العوامل في كل من التغيرات المتوقعة لأسعار العالمية للنفط، والمواد الخام، والسلع الاستراتيجية، إضافة إلى التغيرات في أسعار الصرف. وفي ضوء التطورات سابقة الذكر، يتوقع أن يتراجع معدل التضخم في الدول العربية إلى نحو 6.7% خلال عام 2019، ونحو 6.5% في عام 2020. وأشار التقرير إلى الإصلاحات التي تتبناها البلدان العربية منذ سنوات مضت لاستعادة استقرار الاقتصاد الكلي، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وخلق المزيد من فرص العمل، وزيادة مستويات التنوع الاقتصادي. وتعزيز إنتاجية وتنافسية اقتصاداتها بما استتبعه ذلك من تكثيف وتيرة التدابير الرامية إلى تحقيق الانضباط المالي، وزيادة مستويات مرونة الاقتصادات العربية، وبناء حيز السياسات بهدف تقوية وضع هذه الاقتصادات مقابل التقلبات الاقتصادية الداخلية والخارجية. وذكر التقرير أن البلدان العربية خطت خطوات مهمة على صعيد تحقيق التكامل الاقتصادي منذ إطلاق منطقتي التجارة الحرة العربية. وأشار التقرير إلى أن تلك الخطوات تستهدف زيادة مستويات التجارة البينية السليمة وإزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية للوصول إلى الاتحاد الجمركي العربي، ولفت التقرير إلى أن ذلك سيسببته التفاوض للوصول إلى السوق العربية المشتركة كدرجة أعمق من درجات التكامل الاقتصادي العربي. وحرصت البلدان العربية مؤخراً على إجماع التجارة في الخدمات ضمن مفاوضات تحرير التجارة البينية إرباكاً من الدول العربية للأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع المهم. وقال التقرير إن تلك الخطوة ستعتمد مستوى التكامل الاقتصادي العربي في ظل مساهمة قطاع الخدمات بنحو 48% من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 54% من مستويات التشغيل. وتوجت هذه الجهود بإقرار الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية كاتفاقية مستقلة عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومن المتوقع أن تدخل حيز التنفيذ خلال النصف الثاني من عام 2019. ومن شأن تفعيل العمل بهذه الاتفاقية زيادة مستويات التجارة البينية للدول العربية إلى المستويات المماثلة في الكتلت الاقتصادية الدولية الأخرى، ودعم فرص النمو والتشغيل، كما يتطلب دعم التكامل الإقليمي أيضاً جهود موازية لحفز الاستثمارات وانتقالات رؤوس الأموال العربية البينية.

وقع المعهد العربي للتخطيط أمس مذكرة تفاهم مع الجمعية الكويتية لدعم المخترعين تهدف إلى دعم ورعاية المخترعين وتنظيم وتمويلهم العلمي عبر تحويل أفكارهم إلى واقع. وقال المدير العام للمعهد بدر مال الله إن النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية لأي اقتصاد يعتمدان على البحث العلمي

وقع المعهد العربي للتخطيط أمس مذكرة تفاهم مع الجمعية الكويتية لدعم المخترعين تهدف إلى دعم ورعاية المخترعين وتنظيم وتمويلهم العلمي عبر تحويل أفكارهم إلى واقع. وقال المدير العام للمعهد بدر مال الله إن النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية لأي اقتصاد يعتمدان على البحث العلمي



• بدر مال الله

الكويتيين ورفع مستواهم وتطويرهم في مجال الاختراعات بما يحقق لهم وللكويت مكانة مرموقة في المجتمعات العلمية المتخصصة. ودعت إلى بناء منظومة وطنية للمخترعين توفر لهم رعاية متميزة وتعزز طموحهم العلمي وتساعد على تحويل أفكارهم المبدعة إلى واقع.

من جانبها اكدت رئيسة الجمعية فاطمة الثلاب في تصريح مماثل حرص الجمعية على نشر الفكر الإبداعي في المجتمع الكويتي وتطوير المخترع عبر تطبيق فكرته وتسويق تلك الاختراعات عبر شراكات الجمعيات المختلفة. وأشارت الثلاب إلى حرص الجمعية واهتمامها بدعم المخترعين

## الدولار استقر أمام الدينار عند 303 فلس واليورو إلى 335

أسعار العملات أمام الدينار الكويتي		
العملات	سعر الصرف مقابل الدينار الكويتي «فلس/وحدة»	نسبة التغيير % «العملة مقابل الدينار»
دولار أميركي	303.70	0.00
يورو	335.695	0.07
جنيه استرليني	375.297	0.12
ين ياباني	2.8187	-0.31
فرنك سويسري	306.211	0.04
ريال سعودي	81.095	0.00
درهم إماراتي	82.696	0.00
ريال قطري	83.434	0.00
دينار بحريني	807.713	0.00
ريال عماني	789.857	0.00

استقر سعر صرف الدولار مقابل الدينار امس عند مستوى 0.303 دينار كما استقر اليورو عند 0.335 دينار مقارنة بأسعار صرف اول من امس. وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الالكتروني ان سعر صرف الجنيه الاسترليني ارتفع عند 0.375 دينار في حين استقر الفرنك السويسري عند 0.306 دينار وظل الين الياباني عند مستوى 0.002 دون تغير. واستقر الدولار أمس في الوقت الذي ظهر فيه تحسن مصحوب بالحذر على شبهة المستثمرين للمخاطرة وتراجع الين في ظل العزوف عن الملاذات الآمنة، لكن العملات ظلت محصورة في نطاقات ضيقة قبيل سلسلة اجتماعات لبنوك مركزية كبرى خلال الأسبوع المقبل. ويتركز اهتمام المستثمرين حالياً على اجتماع البنك المركزي الأوروبي. ويتعرض اليورو لضغوط بفعل توقعات بأن المركزي الأوروبي سيخفض أسعار الفائدة السلبية أكثر، وتراجعت العملة الموحدة 3% منذ يونيو. وارتفع اليورو إلى 1.1050 دولار، مع انقسام التكهات بين نطاق وطبيعة أي تحفيز على الأرجح. واستقر الجنيه الاسترليني عند 0.375 دولار قرب أعلى مستوى في ستة أسابيع البالغ 1.2385 دولار والذي سجله في وقت سابق من الأسبوع بفعل انحسار احتمالات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق. وقفز اليوان الصيني والدولار الأسترالي لفترة وجيزة بعد أن قال رئيس تحرير صحيفة غلوبال تايمز الصينية التابعة للحزب الشيوعي على تويتر إن الصين ستطبق إجراءات لتخفيف أثر الحرب التجارية. واستقر مؤشر الدولار، الذي يقيس أداء العملة الأميركية أمام سلة من العملات الرئيسية الأخرى، عند 98.332.



• أنجيلا ميركل

## ميركل: الصراع التجاري بين الصين وواشنطن يضر الاقتصاد الألماني

ترى المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أن الصراع التجاري بين الصين والولايات المتحدة يضر الاقتصاد الألماني الذي يعتمد على التصدير. وفي تصريحات أمام البرلمان الألماني أمس قالت ميركل إن لديهم حالة عدم يقين دولية نتيجة الصراع التجاري بين الصين والولايات المتحدة، ومنذ أكثر من عام ونصف بدأت الولايات المتحدة والصين حرباً تجارية تسبب فيها التعريفات الجمركية، وأثر سلباً على حركة التجارة والنمو الاقتصادي العالمي. وأضافت ميركل أن تلك الحرب التجارية لديها تأثير على الدول المصدرة مثل ألمانيا. وانكمش الاقتصاد الألماني في الربع الثاني من العام الحالي، وسط توقعات انكماشه في الربع الثالث ودخوله في حالة ركود. وأكدت ألمانيا أن التطورات في التجارة الأجنبية أبطأت نمو الاقتصاد في الربع الثاني من 2019، حيث انخفضت الصادرات بنحو 1.3% على أساس فصلي، أما الواردات فتراجعت بنسبة 0.3%.